جامعة السلطان قابوس
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

Sultan Qaboos University
Journal of Arts & Social Sciences

مقتضيات التركيب والدلالة في بناء الجملة عند الساليّ

سمير شريف استيتية

أستاذ
قسم اللغة العربية
جامعة اليرموك - الأردن
steitiya@yahoo.com

هالة جعفر عبوشي

جامعة فيلادلفيا - الأردن
halaabboushi2005@yahoo.com

تاريخ الاستلام: ٢٠١٣/٠٢/٠٦
تاريخ القبول للنشر: ٢٠١٣/٠٧/٠٩

مقتضيات التركيب والدلالة في بناء الجملة عند السالمي

سمير شريف استيتية و هالة جعفر العبوشي

مستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة الجملة في بُعديها التركيبيّ والدلالي، عند أحد علماء عُمان وهو عبد الله بن حميد السالمي (ت ١٣٣٢هـ - ١٩١٣م). وقد اعتمد البحث على شرحه لمنظومته التي ذكر فيها بعض أحكام الجملة والمفردات المكونة لها. وقد سمّى شرحه " شرح بلوغ الأمل في المفردات والجُمل ". وافق الساليّ النحاة في تحديد مفهوم الجملة، وتأثر بابن هشام الأنصاري المتوفى (ت ٧٦١ هـ)، كما وافقه في تقسيم الجملة عدة تقسيمات، فثمة تقسيم باعتبار صدر الجملة؛ فإذا بُدئت الجملة باسم فهي اسمية، وإذا بُدئت بفعل فهي جملة فعلية. وتقسيم ثان باعتبار الاحتواء والتضمن: الجملة الصغرى والكبرى، وتقسيم ثالث باعتبار الإعراب؛ فإذا أوّلت الجملة بكلمة مفردة كان لها محل من الإعراب، وإلا فإنها لا محلّ لها من الإعراب. اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي في مناقشة أفكار الساليّ، وعمل على مقابلة هذه الأفكار بما هو موجود في بعض كتب النحو، وبخاصة مؤلفات ابن هشام. وقد ناقشنا بعض أفكاره في ضوء المفاهيم اللسانية كلما كان ذلك ضروريًا. توصل البحث إلى عدد من النتائج ومن بينها: أنّ الساليّ كان يركز على الجانب التركيبي في شرحه؛ شأنه في ذلك شأن النحاة المتقدمين. من ذلك مثلا أنّ تقسيم الجملة - باعتبارات التقسيم المختلفة - هو في حقيقته ضربٌ من التفكير البنائي التركيبي. ومن هذه النتائج أنّ الجُمل التي لا محلّ لها من الإعراب لا تقدم وظيفة ذات شأن كبير في تعليم النحو.

الكلمات الدالة: الساليّ، مفهوم الجملة، التركيب والدلالة

The Sentence in Its Syntactic and Semantic Aspects in Al-Salimi's Grammatical Scholarship

Sameer Statiyyeh & Halah Al Abooshi

Abstract:

This research aims at defining the concept of the sentence, its components, and types according to the Omani scholar Abdullah bin Humaid Al-Salimi (1913). Like most Arab grammarians, Al-Salimi concentrated on the syntactic level of the sentence without denying the semantic aspect. Al-Salimi adopted the traditional grammatical concept of the sentence. According to Arab grammarians, the sentence is the minimum structure that makes sense. It consists of two main factors: the subject and object. This concept makes problems when applied to the relative clause and the first part of the conditional clause. Both conditional and relative clauses consist of two elements, i.e. subject and object but they do not make complete meaning. Like traditional grammarians, Al-Salimi divided the sentence according to initiation and implication. Initiation is when the sentence starts with a noun, then it will be classified as a nominal sentence; otherwise it will be considered a verbal sentence. Implication is when the small sentence is implied in the big sentence. This research arrived at some findings which include the following results:

1-Al-Salimi was a traditional grammarian but he had some innovative ideas.

2-Al-Salimi's approach can be considered structural, but one that does not ignore semantic considerations.

3-The sentence classification in Salimi's work is built on syntactic principles.

Keywords: Al-Salimi, the concept of the sentence, Syntactic and Semantic

مقدمة

توجّه عدد من العلماء العمانيين والعرب إلى دراسة التراث العُماني في اللغة والأدب والفقه وسائر العلوم الإنسانية. وعمل هؤلاء العلماء على دراسة هذا التراث ونشره. وأقيمت الندوات والمؤتمرات حول هذا التراث. وأنشأت جامعة آل البيت في المملكة الأردنية الهاشمية وحدة الدراسات العمانية التي تكفلت بعقد ندوات علمية دولية حول التراث العلمي العُماني.

وُلد السالمي سنة ١٢٨٦ هـ - ١٨٦٩م في بلدة الحوقين، وكان أبوه عالمًا فقيهًا؛ فتلقى العلم على يديه، وكفّ بصره وهو ابن اثنتي عشرة سنة. ولكنّ هذا لم يمنعه من الارتحال طلبًا للعلم ، فقد تنقل في البلاد العُمانية طلبًا للعلم على أيدي علمائها المشهورين. فقد ارتحل إلى الرّستاق وتلقى العلم على أهل العلم فيها.

في الرستاق ظهرت طلائعُ نجابته؛ ففيها نظم منظومته التي سمّاها: بلوغ الأمل التي ضمّنها بعض أحكام الجُمَل. ثم يمّمَ وجهه نحو بعض البلاد والمدن العُمانية الأخرى، فارتحل إليها ليأخذ العلم عن أهل العلم فيها.

وقد كانت بلدة القابل آخر محطاته العلمية، بل ربما كانت أهمها وأبرزها؛ حيث تولى تدريس علوم اللغة والفقه والتفسير والكلام. وفيها كتب معظم مصنفاته. توفي رحمه الله في الخامس والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ١٣٣٢هـ (الموافق لـ ٢١ شباط ١٩١٣ م).

شرح السالميُّ نفسُه منظومته في كتاب متوسط الحجم سمّاه: شرح بلوغ الأمل في المفردات والجُمَل. وضمّنه كثيرًا مما جاء في كتاب ابن هشام الأنصاري: الإعراب عن قواعد الإعراب، قال الشيخ: «هذه منظومة في تفصيل الجُمَل، مَنّ بها عليّ ربي عزّ وجلّ، سميتها بعد تمامها ببلوغ الأمل، ضمّنتها الإعراب عن قواعد الإعراب، وهو كتاب جليل في هذا الباب خال من الحشو والإطناب، ومن التطويل والإسهاب لابن هشام صاحب المغني .... ثم لاحت مني التفاتة إلى ذلك المنظوم وإلى شرحه المعلوم، في سنة خمس عشرة وثلاثمائة وألف، فقرئ عليّ ذلك النظم مع شرحه المذكور، فرأيت ما فيه من قصور عن مرام أصله المشهور، فتداركته بزيادة أبيات كان ذلك النظم منها خالياً ، وكسوته بشرح هذا المزيد مع الخطبة حللاً كان ذلك الشرح منها عارياً» (الصليبي، ١٩٨٦: ١٠).

مشكلة الدراسة وأهميتها

هذا العالم الموسوعي في حاجة إلى دراسة الجوانب المختلفة في حياته العلمية، وبخاصة الجانب النحوي؛ فهو نحويّ ذو شأن. وكان من أبرز أعماله المنظومة التي ذكرناها ، وذكرنا أنه قد شرحها في كتابه: شرح بلوغ الأمل في المفردات والجُمَل. تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

أولا: ما مفهوم الجملة عند الساليّ؟ وما أنواع الجمل عنده؟

ثانيًا: ما مقدار تأثر الساليّ بالنحاة المتقدمين ودقة نقله لآرائهم وتصوراتهم؟

ثالثاً: هل له آراء خاصة به؟

أما أهمية هذه الدراسة فتكمن في عدة أمور أظهرها ما يأتي:

أولا: أنّ الساليّ لم يُدرس من قبلُ دراسة توضح آراءه النحوية، فقد تكون هذه الدراسة فاتحة لدراسات أخرى تكشف عن إسهاماته اللغوية والنحوية في مؤلفاته.

ثانيًا: أنّ الساليّ هو صاحب المنظومة وشرْحِها في آن معًا. وهذا في غاية الأهمية؛ لأنّ عباراته قد تكون أدق من عبارات غيره، فيما لو كان غيره هو شارح هذه المنظومة.

ثالثاً: لقد خرج الساليّ في شرحه عن الطرائق التقليدية التي كانت متبعة قبله في تعليم النحو؛ فمن المعلوم أنّ أكثر النحاة كانوا يميلون في الأعمّ الأغلب إلى شروح ألفية ابن مالك، أو شرح ألفية ابن مُعْط. وقد ركز الشيخ على المفردات والجُمل، وهو بهذا يكون قد سلك مسلك ابن هشام في المغني.

الدراسات السابقة

حظيت الجملة العربية بدراسات معاصرة كثيرة، وقد أفدنا منها في هذا البحث. لكننا لم نجد دراسة واحدة عن الجملة عند السالمي، برغم أنّ المنظومة وشرحها عن المفردات والجُمَل، بل إنّ القسم الأكبر من المنظومة والشرح عن الجُمَل. ومن أهم الدراسات التي أفدنا منها في هذا البحث ما يأتي:

١- بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية للمنصف عاشور: هذا الكتاب من منشورات كلية الآداب بمنوبة - تونس. وقد نشر في طبعته الأولى سنة ١٩٩١. يجمع هذا العمل بين التفكير التراثي والتفكير اللساني الحديث. وقد استقرأ المؤلف الجُمَل العربية في نصوص تخيّرها، وأحصى تواتر الجملة ومكوناتها.

٢- بناء الجملة العربية للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى عن دار غريب في القاهرة سنة ٢٠٠٣. يقع الكتاب في أربعة فصول، دَرَس المؤلف في الأول منها عناصر بناء الجملة، وخصّص الفصل الثاني لدراسة ترابط أجزاء الجملة ووسائل هذا الترابط. ودرس في الفصل الثالث عوارض بناء الجملة. وخصّص آخر فصل لدراسة الجملة في الشعر العربيّ القديم.

٣- الجملة العربية - تأليفها وأقسامها للدكتور فاضل صالح السامرائي: صدر هذا الكتاب في طبعته الثانية عن دار الفكر في عمان، سنة ٢٠٠٧. يقع الكتاب في فصلين درس المؤلف في أولهما تأليف الجملة والإسناد بأنواعه: التام والناقص والأصلي وغير الأصلي، والمعنوي واللفظي، وطريقة تأليف الجملة. ودرس في الفصل الثاني أقسام الجملة في ثنائيات متقابلة: الاسمية والفعلية، والجملة الكبرى والصغرى، والإنشائية والخبرية، ودرس أيضًا التحويل بين الخبر والإنشاء.

٤- الجملة العربية والمعنى للدكتور فاضل صالح السامرائي: صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى عن دار الفكر في عمان، سنة ٢٠٠٧. وقد درس المؤلف فيه الدلالة القطعية والاحتمالية للجملة العربية، ودرس الإعراب ودلالة العلامات على المعاني وأغراض الإعراب، والقرينة وأمْن اللبس، والجمل ذات الدلالات المتعددة.

٥- التراكيب الإسنادية للدكتور علي أبو المكارم: صدَرَ هذا الكتاب في طبعته الأولى عند دار المختار في القاهرة ، سنة ٢٠٠٦. يقع الكتاب في ثلاثة فصول، درس المؤلف في الأول منها الجملة الظرفية، ودرس في الثاني الجملة الوصفية، ودرس في الفصل الثالث الجملة الشرطية.

٦- الجملة الاسمية للدكتور علي أبو المكارم: صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى عن مؤسسة المختار في القاهرة سنة ٢٠٠٧. يقع الكتاب في فصلين، دَرَس المؤلف في أولهما الجملة الاسمية المطلقة، وهي المكونة من مسند ومسند إليه فقط. ودرس في الفصل الثاني الجملة الاسمية المقيدة، وهي التي تدخل عليها النواسخ.

٧- مقومات الجملة العربية للدكتور علي أبو المكارم: صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى عن دار غريب في القاهرة، سنة ٢٠٠٧. يقع الكتاب في أربعة فصول درس المؤلف في أولها مفهوم الجملة في التراث النحوي. ودرس في الفصل الثاني حجم الجملة في التراث النحوي، ودرس في الفصل الثالث تقسيمات الجملة في التراث النحوي. ودرس في الفصل الرابع علاقات الجُمل في التراث النحوي.

٨- مفهوم الجملة عند سيبويه للدكتور حسن الأسدي: صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى سنة ٢٠٠٧: يقع الكتاب في خمسة فصول، درس الباحث في الفصل الأول منها منهج سيبويه في التحليل النحوي، ودرس في الفصل الثاني عناصر الجملة العربية، ودرس في الفصل الثالث بناء الجملة العربية، ودرس في الفصل الرابع فهم الجملة عند سيبويه. وخصص الفصل الخامس لدراسة المستوى القبلي عند سيبويه .

لقد أفدنا من هذه المؤلفات في الوقوف على حقيقة الجملة وأقسامها. ويختلف هذا البحث عنها جميعاً في أنه مخصص لكيفية معالجة السالمي لمفهوم الجملة ومكوناتها وأقسامه.

منهج الدراسة

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليليّ في عرض أفكار السالميّ. وقد روجعت آراؤه وقوبلت بما هو موجود في المظانّ النحوية التي رجع إليها، وبخاصة مؤلفات ابن هشام وفي مقدمتها: الإعراب عن قواعد الإعراب، والمغني وغيرهما.

عالج البحث بعض المسائل النحوية لدى السالميّ - وكذلك عند سائر النحاة - معالجة لسانية حديثة ليس بسبب أنّ النظام النحويّ العربي لا يتسع لمثل هذه المعالجة، ولكن لأنّ الربط بين المفاهيم النحوية في التراث النحوي والمفاهيم اللسانية الحديثة، يساعد على توضيح بعض المسائل النحوية واللغوية التي كان لعلمائنا فيها آراء قيمة. ومن المعلوم أنّ المفاهيم النحوية العربية فيها من المرونة ما يجعلها قابلة للتفسير في ضوء المناهج اللسانية الحديثة. ويكون ذلك من باب استكمال النظر اللغوي العربي في معالجة المسائل النحوية، وليس من باب استبدال مناهج حديثة بالمنهج اللغوي العربي، فمنهجنا إذن قائم على تكامل النظر، وليس على استبدال توجه بتوجه آخر.

لقد حرَصنا على بيان منهج السالميّ في عرض القضايا والمسائل النحوية الخاصة بمفهوم الجملة، ومكوناتها، وأقسامها، كما هي في شرحه. وهذا يجعل منهجنا محصورًا بحدود هذا التوجه.

مفهوم الجملة

ليس البحث في دراسة الجملة من حيث التركيب والدلالة أمرًا جديدًا في الدرس النحوي. فقد وقف النحاة واللغويون العرب عندها طويلا، وناقشوا العلاقة بين الكلام والجملة، وبينهما وبين القول.

بتحديد المكونات الأساسية للجملة يمكن تحديد مفهوم الجملة. تتكوّن الجملة من مُسْند ومُسْند إليه. وكان سيبويه قد ذكرهما في باب المبتدأ فقال: «فالمبتدأ كل اسم ابتدئ به ليُبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبنيّ عليه رَفْعٌ، فالابتداء لا يكون إلا بمبنيّ عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه» (هارون، ١٩٦٨: ١٢٦) . وذكرهما مرة أخرى عند حاجة المبتدأ إلى خبر فقال : «ألا ترى أنك إذا قلت : ضاربٌ رجلا ، أو مأخوذٌ بك - وأنت تبتدئ الكلام - احتجت ههنا إلى الخبر ، كما احتجت إليه في قولك : زيدٌ ، وضاربٌ، ومنك بمنزلة شيء من الاسم، في أنه لم يُسند إلى مسند وصار كمالَ الاسم، كما أنّ المضاف إليه منتهى الاسم وكماله» (هارون، ١٩٦٨: ٣٢٨).

إنّ الإسناد - كما يُفهم من كلام سيبويه - علاقة تركيبية في المقام الأول. ولكنّ هذا لا يعني أنّ سيبويه لم يكن يعتبر الدلالة اللغوية في بناء الجملة. إنّ كل واحدة من العلاقتين التركيبية والدلالية بحاجة إلى الأخرى، فلا تتم الدلالة إلا بالإسناد لذي يمثل العلاقة التركيبية. فحصول الدلالة اللغوية مرتهن بسلامة بناء التركيب الإسنادي. وعند ترجمة طرفي الإسناد إلى علاقة دلالية نجد المسند حُكمًا بأمر، والمسند إليه محكومًا له به. وقد قال أبو المكارم يوضح العلاقة بين طرفي الإسناد: «ومن المؤكد أنّ ضرورة احتواء الجملة على عنصرين نتيجة منطقية لا محيد عنها للقول بفكرة الإسناد في تحديد مفهوم الجملة؛ إذ الإسناد علاقة بين طرفين: المسند والمسند إليه. ومن الطبيعي أن يكون المسند محكومًا به في حين أنّ المسند إليه محكوم عليه» (أبو المكارم، ٢٠٠٦: ٥٢).

أخذ النحاة بمفهوم سيبويه في أنّ الجملة لا تقوم بغير عملية الإسناد. وقد لخص السالميّ مفهوم الإسناد ووظيفته في بناء الجملة فقال: «الجملة عبارة عن التركيب الإسنادي كالمبتدأ والخبر، نحو: زيدٌ قائمٌ، والفعل وفاعله نحو: قام زيدٌ، وما في معناهما. ولا يعتبر فيها حصول الفائدة» (السالميّ، ١٩٨٦: ٢٩). إنّ التركيز في هذا التعريف قائم على الجانب التركيبي. وهذا واضحٌ من قوله: الجملة عبارة عن التركيب الإسنادي، وقوله: ولا يعتبر فيها حصول الفائدة.

للدلالة في العملية الإسنادية مستويان هما: الدلالة النحوية، وهذه يكفي فيها وجود المسند والمسند إليه، سواء تمّ المعنى اللغوي كما في: زيدٌ مجتهد، أو لم يتمّ كما هو الحال في جملة الشرط، والجواب، وجملة الصلة. هذا هو المستوى الأول من الدلالة في العملية الإسنادية. أما المستوى الثاني فهو الدلالة اللغوية، وهذه لا يكفي فيها وجود المسند والمسند إليه، إلا أن يتمّ المعنى اللغوي الذي هو الهدف النهائي من التركيب الإسنادي نفسه، بل إنّ هذا الهدف هو الذي يجعل النحو وظيفياً.

ومع ذلك، إذا نظرنا إلى جملة الشرط وحدها، وجملة الجواب وحدها وجدناهما تامتين نحويًا لوجود المسند والمسند إليه. ولكنهما غير تامتين لغويًا؛ لأنّ المعنى اللغوي لا يتم إلا بوجود جملتي الشرط والجواب معاً. والوحدة التامة نحويًا فقط هي التي تصلح أن توصف بأنها وحدة تركيبية. وأما الوحدة التامة نحويًا

ودلالياً فهي التي تصلح أن توصف بأنها وحدة دلالية.

العلاقة بين الكلام والجملة

حتى نقف على رأي الساليّ في العلاقة بين الكلام والجملة، لا بدّ أن نتوقف قليلا عند ثلاثة من أعلام النحاة هم: ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، والزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، وابن هشام (ت ٧٦١ هـ). لقد كان لهؤلاء الأعلام آراء في الجُمَل أفاد منها الساليّ في «شرح بلوغ الأمل في المفردات والجمل».

ذهب ابن جني إلى أنّ «الكلام هو كل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون الجُمَل، نحو زيدٌ أخوك ، وقام محمدٌ .... وأما القول فأصله كل لفظ مَذِل به اللسان، تامًا كان أو ناقصًا، فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها من نحو صَهٍ، وإيهٍ، والناقص ما كان بضد ذلك، نحو زيد، ومحمد، وإنْ، وكان أخوك - إذا كانت الزمانية لا الحدثية - فكل كلام قول، وليس كل قول كلامًا» (النجار، ١٩٥٢: ١-١٧).

مُؤدّى ما ذهب إليه ابن جني أنّ القول المفيد يسمّى جملة. عرفنا هذا من وَسْمه الكلام بأنه كل لفظ مفيد لمعناه، وأنّ هذا الوصف ينطبق على ما يسمّيه النحاة جملة. هذا يعني فقط أنّ الكلام التام المفيد بالقصد يمكن أن يُسمّى جملة، ولا يعني بالضرورة أنّ الكلام غير التام (الجملة غير التامة) لا يمكن أن يُسَمّى جملة. فالأمر يطّرد ولا ينعكس؛ يطّرد بكونه قد وَسَمَ كل كلام مفيد بأنه جملة، ويطرد أيضاً بكونه قد نصّ نصًا صريحًا على ضرورة حصول الفائدة لاعتبار الجملة التامة كلامًا مفيداً. انظر في قوله مرة أخرى: «فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها». وأما أنه لا ينعكس فلأنه لم يمنع تسمية الجُمَل غير التامة جُمَلا، كجملة الشرط والجواب والصلة مثلا؛ فإنها جُمَل مكونة من مسند ومسند إليه، ولكنها ليست تامة باعتبار الدلالة اللغوية. فهو هنا ينظر إلى البعدين التركيبيّ والدلاليّ معاً.

ويفهم من كلام ابن جني أيضًا أنّ القول قسمان: تام وناقص ؛ فأما القول التام فهو الجملة التامة بدلالتها، يقول ابن جني في النص الذي نقلناه عنه آنفاً: «فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها نحو صهٍ وإيهٍ .... والناقص ما كان بضدّ ذلك نحو: زيد، ومحمد، وإنْ ، وكان زيدٌ».

ذهب الزمخشري إلى أنّ «الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيدٌ أخوك، وبشرٌ صاحبُك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضربَ زيدٌ ، وانطلق بكرٌ، وتسمّى الجملة» (حسّان، ٢٠٠٦: ٤٩).

أما ابن هشام فقد ذهب إلى أنّ «الكلام هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ(قام زيد)، والمبتدأ وخبره كـ(زيدٌ قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرِبَ اللصُّ، وأقائمٌ الزيدان، وكان زيدٌ قائماً، وظننته قائمًا. وبهذا يظهر أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل؛ فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويسمّى جملة» (المبارك، وحمدالله ١٩٧٢: ٤٩٠).

ينفي ابن هشام أن يكون الكلام والجملة مترادفين؛ لأنّ الجملة أعمّ من الكلام. فشرط الكلام الإفادة، بخلاف الجملة. وقد وضح ابن هشام هذه المسألة فقال: «ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام» (المبارك، وحمدالله ١٩٧٢: ٤٩٠). يقصد ابن هشام بذلك أنّ جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة ليست مفيدة، ومع ذلك فهي تسمّى جُمَلا.

وإذا تأملنا كلام ابن هشام وجدناه يدل في المحصّلة النهائية على ما ذهب إليه الزمخشري. وبيان ذلك أنّ الكلام منه ما هو مفيد وما هو غير مفيد. فمؤدّى كلام الزمخشري أنّ القول منه ما هو مفيد وما هو غير مفيد، وأنّ المفيد منه يسمّى كلامًا وجملة. وينصّ ابن هشام على أنّ الكلام هو القول المفيد بالقصد. وهذا يعني أنّ ثمة قولا غير مفيد. ونتيجة لهذا التحديد نضع خلاصة كلامهما في التصور المنطقي الآتي:

الكلام قول مفيد أو غير مفيد

الجملة قول مفيد أو غير مفيد

وعلى ذلك يكون الكلام مساويًا للجملة من حيث وجود الفائدة وعدمه فيهما. لما كانت النتيجة على هذا النحو فإنّ فَهْم ابن جني والزمخشري من جهة، وفهم ابن هشام من جهة ثانية، هما في النتيجة فهمٌ واحد غير مختلف ولا متباين؛ فيكون الكلام مساويًا للجملة من حيث تمام الفائدة وعدم تمامها.

ذهب الساليّ إلى ما ذهب إليه ابن هشام في التفريق بين الكلام والجملة، فقال: «الجملة عبارة عن التركيب الإسنادي كالمبتدأ وخبره نحو: زيد قائمٌ، والفعل وفاعله نحو: قام زيدٌ .... ولا يعتبر فيها حصول الفائدة بخلاف الكلام؛ إذ لا يُسَمّى كلاماً عند النحويين حتى يكون مفيدًا. والمراد بالمفيد ما يحسن السكوت عليه. ألا ترى إلى جملة الشرط في قولك: إنْ أبى زيد، تسمّى جملة لوجود التركيب الإسنادي، ولا تسمّى كلامًا لفقد الفائدة. فحينئذ كل كلام جملة ولا عكس» (الساليّ، ١٩٨٦: ٢٩).

وقد شرح هو نفسه إذ قال «فالجملة أعمّ من الكلام عمومًا مطلقاً لما تقدم أنّ كل كلام جملة، وليس كل جملة كلاماً. ووجه ذلك أنه يشترط في الكلام أمران أحدهما وجود التركيب الإسنادي، وثانيهما حصول الفائدة للسامع. ولا يشترط في الجملة إلا الشرط الأول. فإذا عرفت هذا فاعلم أنّ ما ذهب إليه الزمخشري من أنّ الكلام والجملة مترادفان مردود. وكذا ما ذهب إليه الرّضيّ من أنّ جملة جواب الشرط كلام. ووجه ما ذهب إليه الرضي هو أنّ جملة الجزاء مكتسبة للتعليق لنزولها منزلة الجزء من الشيء. فجملتا الشرط والجزاء معًا كلام واحد. وكل واحدة من الجملتين جزء ذلك الكلام» (الساليّ، ١٩٨٦: ٣٠).

من الواضح أنّ الساليّ قد تأثر في تعريفه للكلام والجملة، والتفريق بينهما، بما ذهب إليه ابن هشام. ولكنّ الرّضيّ لم يذهب إلى ما رواه عنه الساليّ، بل ذهب إلى نقيض ذلك تماماً فقال: «والفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا؛ كالجملة التي هي خبر المبتدأ .... والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي، وكان مقصودًا لذاته ، فكل كلام جملة، ولا

ينعكس» (مكرم، ٢٠٠٠: ١٩).
إنّ التفريق بين الكلام والجملة تفريق اعتباري يترتب عليه شيئان هما: التسمية الاصطلاحية، والتقسيم، كأنْ يُقسم الكلام إلى ألفاظ مفردة ومركبة وجُمَل، ثم تقسّم الجمل إلى: جمل تامة وغير تامة. ولذلك لا ينجم عن هذا الخلاف مسائل جوهرية في التفكير النحوي العربي. فسواء أكانت الجملة مرادفة للكلام أم لا ستظل الجملة المفيدة عند الجميع مكونة من ركنين أساسيّين هما: الركن التركيبيّ المتمثل بالمسند والمسند إليه ، والدلالة التي يؤديها تمام المعنى وسلامة تأدية القصد.

أقسام الجملة

سار جمهور النحاة على تقسيم الجملة بعدة اعتبارات، تحدث السالميّ عن ثلاثة تقسيمات منها بثلاثة اعتبارات، فقد كان كل تقسيم منها مبنياً على اعتبار معين. ونودّ أنّ نبيّن هنا أنّ تسمية بعض الاعتبارات في هذا البحث، مختلفة عن تسميتها عند السالميّ ، ولكنّ المضمون واحد. وسنجعل الاعتبار الذي نميل إليه عنوانَ كل تقسيم، ونذكر تسمية تقسيم كل اعتبار عند السالمي. أما هذه الاعتبارات فهي: صدر الجملة، والاحتواء والتضمن، والإعراب وعدمه.

أولا : الجملة باعتبار صدرها

المشهور عند النحاة أنّ الجملة باعتبار ما تبدأ به إما أن تكون اسمية أو فعلية. فالجملة الاسمية تبدأ باسم، والجملة الفعلية تبدأ بفعل. وهذا هو مضمون ما ذهب إليه السالمي وأخذ به. ولكنه لم يجعل تسمية هذا التقسيم قائمة على اعتبار المضمون الذي ذكره، وهو صدر الجملة. لقد جعل هذا التقسيم قائمًا على اعتبار ما قال إنه التسمية ، يقول السالميّ: «تنقسم الجملة بالنسبة إلى التسمية إلى اسمية وفعلية. فتسمّى اسمية إن كانت مبدوءة باسم، كان الاسم صريحًا نحو زيدٌ قائمٌ، أو مؤولا كما في قوله تعالى: وأنْ تصوموا خيرٌ لكم .... وتسمى فعلية إن بدئت بفعل، كان الفعل منصرفاً أو غير منصرف، نحو: نِعْمَ الفتى» (السالميّ، ١٩٨٦: ٣٠).
لم يخرج السالميّ عن دائرة المشهور في هذا التقسيم؛ فجمهور النحاة يرون أنّ الجملة باعتبار صدرها تنقسم إلى اسمية وفعلية. ولكنه جعل تسمية الجملة أساس تقسيمها إلى اسمية وفعلية، والصحيح أنّ هذا التقسيم قائم على اعتبار صدر الجملة وليس على اعتبار تسميتها، كما هو مفهوم من كلامه.
وبرغم حرص السالميّ على بيان رأي ابن هشام والاستناد إليه، فقد خالفه في مسألتين أولاهما: أنّ ابن هشام جعل تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية مبنيًا على اعتبار صدر الجملة، وليس على اعتبار التسمية، كما سنوضح ذلك بعد قليل. وثانيتهما أنّ ابن هشام جعل الجملة الظرفية جملة مستقلة قائمة برأسها إلى جانب الاسمية والفعلية. ومخالفته لابن هشام في هذه المسألة على وجه التحديد، تعني أنّ السالميّ كان له رأي فيها، وأنه لم يوافق على اعتبار الجملة الظرفية جملة مستقلة، فهو بذلك لم يكن ناقلا مقلدًا.
لقد قسّم ابن هشام الجملة ثلاثة أقسام هي: الاسمية، والفعلية، والظرفية، قال ابن هشام: «فالاسمية هي التي صَدْرُها اسمٌ، كزيد قائم، وهيهات العقيق .... والفعلية هي التي صدرها فعل، كقام زيدٌ ..... والظرفية هي المُصَدّرة بظرف أو مجرور نحو: أعندك زيد؟ وأفي الدار زيد؟» (المبارك وحمدالله، ١٩٧٢: ٤٩٢). وقد علق الأنطاكي (ت ١١٠٠ هـ) على اعتبار ابن هشام جملة: هيهات العقيق جملة اسمية فقال: «وعدّ صاحب الضوء هذه الجملة فعلية» (الدبوس ورفاقه، ٢٠١١: ٣٤٦)، وهو الأقرب إلى الصواب.
إذا نظرنا إلى المسألة بمقتضى المعايير التحويلية في الدرس اللساني المعاصر تبيّن لنا أنّ الجملة التي تبدأ بظرف - وجعلها ابن هشام قسمًا قائمًا برأسه - ليست في الحقيقة إلا محوّلة عن الجملة الاسمية، فأصل الجملة «عندك زيد» هو: «زيدٌ عندك». وأصل: «في الدار زيدٌ» هو : «زيدٌ في الدار». وبذلك يكون في الجملة تقديم وتأخير، وهذا لا يكفي وحده في نظرنا لإخراج هذه الجملة من دائرة الجملة الاسمية .
والظرف في مثل: في الدار زيد، متعلق بخبر محذوف تقديره: موجود أو كائن. وهذا ما ذهب إليه ابن هشام نفسه إذ قال: «ويقع الخبر ظرفاً نحو: والركب أسفل منكم (الأنفال، ٤٢)، ومجرورًا نحو : الحمدُ لله . والصحيح أنّ الخبر في الحقيقة مُتعلَقُهما المحذوف ، وأنّ تقديره كائن أو مستقرّ» (عبدالحميد، ١٩٦٦: ١٤٢).
وهذا يبيّن بوضوح أنّ الظرف ليس هو الخبر في البنية التقديرية، وأنّ الخبر محذوف تقديره: موجود أو كائن. ولما كان الأمر على هذا النحو فربما كان التقسيم الذي ذهب إليه معظم النحاة وأخذ به السالميّ، وهو أنّ الجملة إما أن تكون اسمية أو فعلية، هو الأدق بل هو الأقرب إلى الصواب .
هذا، وقد كان الزمخشريّ قسّم الجملة أربعة أقسام، وذلك واضح في قوله: «والجملة على أربعة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية؛ وذلك: زيدٌ ذهب أخوه، وعمروٌ أبوه منطلق، وبكرٌ إنْ تعطِه يشكرْك، وخالدٌ في الدار» (الدراويش، ٢٠٠٢: ٣١٦). قال الجَندي أحد شرّاح المفصل (ت ٧٠٠ هـ) «هذا من حيث الاصطلاح، ومرجعها إذا أنعمت النظر إلى اثنتين فعلية واسمية. غير أنّ الشرطية لما خالفت الظاهر لجَزْي الجملة فيها مجرى الجزء لافتقار الشرط إلى الجزاء، وأنّ الظرف لما لازمه إضمار الفعل وناب هو عن الفعل في احتمال ضميره، وقيامه مقام خبر المبتدأ انفرد كلّ من الجملتين باسم» (حسّان، ٢٠٠٦: ٧١).
في ضوء ما سبق يتبيّن لنا أنّ ما ذهب إليه ابن هشام من اعتبار جملة الظرف قسمًا قائمًا بذاته، كان الزمخشري قد سبقه إليه، وإن كان هذا الأخير قد جعل جملة الشرط قسمًا رابعًا.
إذا تقدم على صدر الجملة الاسمية بعضُ الحروف فإنّ ذلك لا يلغي اسميتها التي كانت عليها قبل دخول هذه الحروف. وإذا تقدم على الفعل في الجملة الفعلية بعضُ الحروف فإنّ ذلك لا يلغي كونها فعلية. هذا هو الذي ذهب إليه جمهور النحاة وأخذ به السالمي في شرحه فقال: «إذا دخل حرف معنوي أو زائد على الجملة فلا يغيّر تسميتها عما كانت عليه قبل أن يدخل عليها، سواء غيّر الإعراب دون المعنى نحو: إنّ زيدًا قائمٌ، أو المعنى دون الإعراب نحو: هل زيدٌ قائمٌ ؟ أو غيّرهما معاً نحو: ما زيدٌ قائمًا، أو لم يغيّر واحدة منهما

نحو: لزيدٌ قائمٌ. ومثال الزائد: بحسبك درهمٌ» (السالميّ، ١٩٨٦: ٣٠). وكان ابن هشام قد ذهب إلى مثل هذا في قوله: «مرادنا بصدر الجملة المسندُ والمسندُ إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف. فالجملة من نحو: أقائمٌ الزيدان؟ وأزيدٌ أخوك؟ ولعلّ أباك منطلق، وما زيدٌ قائماً اسمية. ومن نحو: أقام زيدٌ، وإنْ قام زيدٌ، وقد قام زيدٌ، وهلا قمت؟ فعلية» (المبارك وحمدالله، ١٩٧٢: ٤٩٢).

حديث ابن هشام هنا عن الحروف التي تدخل على الجملة، ولا تغيّر موقعها في التصنيف، وليس عن الحروف التي تدخل على الجملة فتغيّر تصنيفها. ولتوضيح المقصود بالحروف التي تغيّر تصنيف الجملة أقول: إنّ جملة «زيدٌ حضر» اسمية عند البصريين، وعندما تدخل عليها إنْ الشرطية يتغير تصنيفها فتصبح جملة فعلية، ويكون فعل الشرط محذوفاً دلّ عليه ما بعده، والتقدير: إنْ حضرَ زيدٌ ؛ بحجة أنّ الشرط لا يدخل إلا على الجملة الفعلية. والذي نراه أنّ الجملتين مختلفتان تمامًا؛ فجملة: «إنْ حضر زيدٌ .... » فعلية. وأما جملة «إنْ زيدٌ حضر ....» فبافية على اسميتها.

ثانيًا : الجملة باعتبار الاحتواء والتضمن

وصف الساليّ هذا التقسيم بأنه تقسيم بأنه قائم على اعتبار الوصف فقال: «تنقسم الجملة باعتبار الوصفية إلى صغرى وكبرى؛ فالصغرى هي الواقعة خبرًا لمبتدأ في الحال أو الأصل، نحو: قام أبوه، من قولك: زيدٌ قام أبوه، وإنّ زيدًا قام أبوه. والكبرى هي التي خبر المبتدأ فيها جملة نحو: زيدٌ قام أبوه ؛ فجملة زيدٌ قام أبوه، من المبتدأ وخبره جملة كبرى» (السالميّ، ١٩٨٦: ٣١).

إنّ الجملة الصغرى متضمنة في الجملة الكبرى؛ فجملة زيدٌ قام أبوه جملة كبرى مكونة من المبتدأ زيد، وجملة الخبر الصغرى: قام أبوه. ولذلك لو كان التقسيم باعتبار الاحتواء والتضمن لكان أفضل من اعتبار الوصفية؛ لأنّ التقسيمات كلها قائمة على اعتبار وصف الجملة. وقد وصف ابن هشام الجملة الصغرى بأنها مبنية على المبتدأ (المبارك وحمدالله ١٩٧٢: ٤٩٧).

إنّ تقسيم الجملة إلى صغرى وكبرى تقسيم تركيبيّ بنيويّ . فثمة تركيز واضح على كون الجملة الصغرى مبنية على المبتدأ؛ لإقامة علاقة الإسناد النحويّ بين المبتدأ وجملة الخبر. وما على هذا التقسيم من سبيل؛ فإنّ للدرس النحويّ وجهًا تركيبيًا يقوم عليه الوجه الدلالي للجملة .

ويظهر الوجه التركيبيّ في تبيان حدّ كل واحدة من الجملتين الصغرى والكبرى في تطبيقات أخرى، قال الساليّ «وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، وذلك نحو: زيدٌ أبوه غلامه منطلق؛ فزيدٌ مبتدأ، وأبوه مبتدأ ثان، وغلامه مبتدأ ثالث، ومنطلق خبر للمبتدأ الثالث، والمبتدأ الثالث وخبره وهما: غلامه منطلق جملة صغرى خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره وهما: أبوه وغلامه منطلق جملة كبرى بالنظر إلى خبر المبتدأ فيها، وصغرى بالنسبة إلى زيد. ويسمّى المجموعة جملة كبرى لا غير. ومن هذا المثال قوله تعالى: لكنّا هو الله ربي؛ إذ الأصل: لكنّ أنا» (السالميّ، ١٩٨٦: ٣١).

هذا هو الذي ذهب إليه ابن هشام، بل إنّ العبارات عند السالمي هي عبارات ابن هشام، مع تغيير طفيف لا يكاد يذكر (المبارك وحمدالله ١٩٧٢: ٤٩٧). ثم إنّ الساليّ وقف وقفة ابن هشام، في تنبيه هذا الأخير إلى الصحيح في استعمال اسمَي ِ التفضيل (صغرى وكبرى)، وهذا نصّ تنبيه ابن هشام: «إنما قلت: صغرى وكبرى موافقة لهم، وإنما الوجه استعمال: فُعْلى أفعلَ بـأل أو بالإضافة» (المبارك وحمدالله ١٩٧٢: ٤٩٧). يقصد ابن هشام أنه استعمل : صغرى وكبرى، ولم يقل: الصغرى والكبرى؛ لأنه أراد أن يوافق النحاة في قولهم صغرى وكبرى (بغير أداة التعريف)، فجرى على ما اعتادوا أن يقولوه، وإلا فالأصل أن يقال: الصغرى والكبرى. هذا هو معنى كلام ابن هشام.

لما وقف السالمي عند هذه العبارة التي وردت في المغني قال: «وقد عدلت عن عبارة الأصل في الصغرى والكبرى؛ لأنّ أفعل التفضيل إذا لم يكن مضافاً ولا مقروناً بمن في حالة التجريد لا بدّ له من أن يكون معرّفاً بأل». (السالميّ، ١٩٨٦: ٣١).

لكنّ الساليّ لم يعدل عن عبارة الأصل؛ فقد جاء في النص الذي نقلناه عنه آنفاً «تنقسم الجملة باعتبار الوصفية إلى صغرى وكبرى»، ولم يقل: الصغرى والكبرى. وربما كان ذلك بسبب أنّ الشرح طُبع باعتماد نسخة لم يكن قد أجري عليها هذا التعديل الذي أراده الشيخ. وأياً كان الأمر، فإنّ هذا التعديل جاء بسبب التنبيه الذي ذكره ابن هشام، ونقلناه عنه آنفاً، فنقل الساليّ الفكرة بعبارته لا بعبارة ابن هشام. ذكر الساليّ أنّ الجملة قد تخلو من هذين الوصفين: الصغرى والكبرى، فربما كانت غير هذه وتلك، فقال: «إنّ الجملة قد تكون لا صغرى ولا كبرى، وذلك إذا ما تعرّت من الشرطين المذكورين، وهما كون الجملة خبرًا لمبتدأ، وخبرُ المبتدأ فيها جملة نحو: قام زيدٌ وهذا زيدٌ» (السالميّ، ١٩٨٦: ٣١).

ذهب ابن هشام إلى أنّ الجملة يمكن أن تنقسم إلى صغرى وكبرى، ويمكن ألا تنقسم، وقد سمّى هذه الجملة: ذات وجهين. وأما الجملة التي لا بدّ أن تكون كبرى محتوية على صغرى، فقد سماها: ذات وجه، يقول ابن هشام: «ذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز، نحو: زيد يقوم أبوه .... وذات الوجه نحو: زيدٌ أبوه قائم» (المبارك وحمدالله ١٩٧٢: ٤٩٩). ما يعنيه كلام ابن هشام أنّ جملة : زيدٌ يقوم أبوه - وما كان من بابها - يمكن أن تعدّ الجملة الكبرى، وحينئذ تكون جملة الخبر الفعلية: يقوم أبوه هي الجملة الصغرى، هذا وجه. وأما الوجه الثاني فهو أن تكون جملة الخبر الفعلية في حكم الخبر المفرد، وبذلك لا يكون لدينا صغرى ولا كبرى. ولم يقف السالمي عند هذا النوع من الجمل.

ثالثاً : الجملة باعتبار الإعراب

تنقسم الجمل باعتبار الإعراب، إلى ما له محل من الإعراب، وما ليس له محلّ من الإعراب. هذا ما أجمع عليه النحاة. وقد أخذ الساليّ بما أجمعوا عليه. وأحصى لكل واحد من هذين القسمين سبع صور، فيكون مجموع الجُمل التي لها محل، والتي ليس لها محلّ أربع عشرة صورة. ومن الجليّ أنّ تقسيم الجملة باعتبار الإعراب تقسيم تركيبيّ في المقام الأول. والدلالات التي يؤول إليها تأويل الجملة المعربة بكلمة هي في الحقيقة، دلالة نحوية أكثر منها لغوية. وقد قدّم الساليّ دراسة الجُمَل التي لها محل من الإعراب على

نظائرها التي لا محلّ لها، وسوّغ هذا التقديم بقوله «قدّمتُ من الجملة الجمل التي لها محلّ من الإعراب على التي لا محلّ لها اقتداءً بالأصل. وإلا لكان الأولى ما فعل في المغني، وهو تقديم التي لا محلّ لها؛ لأنها لا يحلّ محلها المفرد، وهي الأصل في الجمل» (الساليّ، ١٩٨٦: ٣٣). وقد خالف الساليّ في هذا المنحى ابنَ هشام الذي بدأ بدراسة الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب. قال ابن هشام: «وبدأنا بها - أي التي لا محلّ لها من الإعراب - لأنها لم تحلّ محلّ المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل» (المبارك وحمدالله، ١٩٧٢: ٥٠٠).

(أ) الجمل التي لها محلّ من الإعراب

الجمل التي لها محلّ من الإعراب سبع، وقد ذكرها الساليّ مطابقة لما جاءت عند ابن هشام، بل في معظم كتب النحو، وها هي ذي:

١- الجملة الخبرية ، وقد وصفها الساليّ بأنها: «الجملة الواقعة خبرًا لمبتدأ في الحال؛ أي إذا كان باقياً على حالته الأولى، ولم ينسخه ناسخ» (الساليّ، ١٩٨٦: ٣٣). وهو هنا يتحدث عن الجملة التي خبر المبتدأ فيها جملة فعلية ومحلها الرفع، كما في: زيدٌ ينتظر. وليس في كلامه ما يدلّ على أنّ الجملة الاسمية يمكن أن تكون خبرًا كذلك. ولكنّ الجملة الخبرية قد تكون جملة اسمية كما في: زيدٌ أدبُه جَمّ، فجملة: أدبه جمّ خبر المبتدأ، وهي جملة اسمية. أما الجملة التي فيها ناسخ مثل: كان زيدٌ يعمل ، فالجملة الفعلية من الفعل (يعمل) وفاعله خبرٌ لكان، وليست خبرًا للمبتدأ، ومع ذلك فهي جملة خبرية. يقول الساليّ: «إذا كان الناسخ للجملة الواقعة خبرَ المبتدأ فعلا من باب كاد أو من باب كان ، يكون محله النصب، نحو: وما كادوا يفعلون، فجملة (يفعلون) في محل نصب لأنها خبر لكاد» (الساليّ، ١٩٨٦: ٣٤).

٢- جملة الحال، ومحلها النصب اسمية كانت أو فعلية. فالاسمية نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: أقربُ ما يكون العبد من ربه وهو ساجد، فجملة وهو ساجد في محل نصب حال من العبد، والفعلية نحو قوله تعالى: «وجاؤوا أباهم عشاءً يبكون» (يوسف، ١٦).

٣- الجملة الواقعة مفعولا به، ومحلها النصب، وتكون في أربعة مواضع هي (الساليّ، ١٩٨٦: ٣٤).

الأول: جملة مقول القول.

الثاني: أن تقع في موضع المفعول الثاني من باب ظنّ، نحو: ظننت زيدًا يقرأ.

الثالث: أن تقع في موضع المفعول الثالث من باب أعلمَ، نحو: أعلمَ محمدٌ بكرًا خالدًا يصلي. فالجملة الفعلية من الفعل يصلي وفاعله في محل نصب؛ لأنها في موضع المفعول الثالث.

الرابع: أن تقع مُعَلَّقاً عنها العمل. والتعليق ترك العمل لفظاً وإبقاؤه معنىً؛ لمجيء ما له صدر الكلام نحو قوله تعالى: «لنعلم أيُّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمدًا» (الكهف، ١٢).

٤- الجملة الواقعة مضافاً إليه، ومحلها الجرّ. وتكون مضافة إلى اسم زمان كما في: علمت الخبر يومَ زرتنا، فجملة زرتنا في محل جرّ مضاف إليه. وتكون مضافة إلى حيث ، كما في: اجلس حيث تشاء، فالجملة الفعلية من الفعل تشاء وفاعله مضاف إليه. وتكون مضافة إلى لدن، كما في قول الشاعر (لم نقف على قائله):

لَزِمْنا لَدُنْ سألتمونا وفاءَكمْ فلا يكُ منكمْ للخلافِ جنوحُ

وتكون مضافة إلى ريث ، كما في قول الشاعر (لم نقف على قائله):

خليليّ رفقاً ريثَ أقضي لُبانة من العَرَصاتِ المذكراتِ عهودا

٥- الجملة الواقعة في جواب شرط جازم، وتكون مسبوقة بالفاء أو إذا الفجائية. أما الواقعة جوابًا لشرط جازم، مسبوقة بالفاء، فمثل ما ورد في قوله تعالى: «من يهد الله فهو المهتد، ومن يضللْ فلن تجد له ولياً مرشدًا» (الكهف، ١٧). وأما المسبوقة بإذا الفجائية فمثل ما ورد في قوله تعالى: «وإن تصبْهم سيئة بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون» (الروم، ٣٦).

٦- الجملة التابعة لمفرد، فيكون لها حكمه في الرفع والنصب والجر. أما الرفع فمثل ما ورد في قوله تعالى: «من قبل أن يأتيَ يوم لا مردّ له» (الروم، ٤٣). وأما النصب ففي مثل ما ورد في قوله تعالى: «واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله» (البقرة، ٢٨١). وأما الجر ففي مثل ما ورد في قوله تعالى «ربنا إنك جامع الناس ليومٍ لا ريبَ فيه» (آل عمران، ٩).

٧- الجملة التابعة لجملة لها محلّ من الإعراب، وذلك مثل جملة العطف ، كقولك زيدٌ منطلق وأبوه ذاهب. قال السالمي: «فجملة وأبوه ذاهب، من المبتدأ والخبر، في محل رفع عطف على منطلق. هذا إذا لم يقدّر العطف على الجملة، فتكون لا محلّ لها؛ لأنها معطوفة على جملة مستأنفة». (الساليّ، ١٩٨٦: ٣٤).

هذا الذي ذهب إليه الشيخ فيه نظر؛ لأنّ جملة : وأبوه ذاهب، إذا كانت معطوفة على (منطلق) خرجت من كونها جملة معطوفة على جملة إلى كونها معطوفة على مفرد. وهذا العطف يصلح الإتيان به في سياق الحديث عن الجملة التي لها محلّ من الإعراب معطوفة على مفرد. ولا يصلح الإتيان بها في سياق الحديث عن الجملة المعطوفة على جملة. وإذا كانت جملة: وأبوه ذاهب معطوفة على جملة: زيدٌ منطلق، خرجت من كونها جملة لها محلّ من الإعراب كما قال الساليّ نفسه.

(ب) الجمل التي لا محل لها من الإعراب

لا علاقة لجانب الدلالة اللغوية بكون الجملة لا محلّ لها من الإعراب. وربما كان وجود هذا النوع من الجمل في الدرس النحوي نتيجة للنظر التقابلي بمعنى أنه لو لم توجد الجمل التي لها محلّ من الإعراب، لما وجدوا حاجة إلى القول بوجود الجمل التي لا محل لها من الإعراب. وعلى ذلك يكون النظر في الجمل التي لا محل لها من الإعراب في الدرس النحوي ترسيخاً سالباً غير ضروري لمفهوم الجمل التي لها محل من الإعراب، فلو لم تكن هذه لما كانت تلك. ولا يزيد وجود الجمل التي لا محل لها من الإعراب على أن يكون وجودًا تقديريًا، ليست له قيمة تركيبية ولا دلالية. ومع ذلك، فقد ركز الساليّ على هذا النوع من الجمل، كما فعل ابن هشام في المغني وسائر النحاة. وللسبب الذي ذكرناه فقد فضلنا عدم الخوض في تفصيلاته، وارتأينا أن نذكرها دون أيّ تفصيل.

الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب سبعٌ أيضاً هي: الجملة الابتدائية، وجملة الصلة، والمعترضة، والتفسيرية، وجملة جواب القسم، وجملة جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء أو إذا الفجائية،

والجملة التابعة لجملة لا محلّ لها من الإعراب.

نتائج البحث

توصّل البحث إلى مجموعة من النتائج التي يمكن إيجازها في ما هو آت:

أولا: تأثر الساليّ بالنحاة المتقدمين كثيرًا، وفي مقدمتهم ابن هشام، حتى إنّ كثيرًا من عباراته مأخوذة منه. وافقه في تحديد مفهوم الجملة، وفي علاقة الجملة بالكلام. ولكنه مع ذلك كان يخالف ابن هشام من غير أن ينصّ على مخالفته. فقد خالفه في الجملة الظرفية؛ فلم يذهب إلى ما ذهب إليه ابن هشام الذي جعل الجملة الظرفية قسمًا قائمًا برأسه. لقد ذهب السالمي إلى ما ذهب إليه جمهور النحاة من كون الجملة اسمية أو فعلية، ولا ثالث لهما.

ثانيًا: إنّ اختلاف النحاة في اعتبار العلاقة بين الكلام والجملة اعتبار شكليّ ليس له أثر وظيفيّ. وأظهر البحث أنّ اختلافهم يؤول إلى نتيجة واحدة، وهي أنه طالما أنّ الكلام منه ما هو تام مفيد، ومنه ما هو غير تام ولا مفيد، وأنّ الجملة كذلك منها ما هو تام مفيد يحسن السكوت عليه، ومنها ما هو غير تام ولا مفيد، فهما في المحصلة النهائية شيء واحد، مهما كان بينهما من اختلاف.

ثالثاً: إنّ التركيز على الجانب التركيبي واضح في شرح الساليّ، شأنه في ذلك شأن النحاة المتقدمين.

رابعًا: إنّ الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب في التراث النحويّ ليس لوجودها ضرورة، وأنها ما كانت أصلا إلا بسبب وجود الجمل التي لها محلّ من الإعراب؛ فلو لم توجد هذه لما وجدت تلك. وقد اتبع الساليّ النحاة الذين قبله في دراسة هذه الجمل وركز عليها.

قائمة المراجع

المراجع العربية

١. أبو المكارم، علي، ٢٠٠٧، التراكيب الإسنادية، ط ١، القاهرة: مؤسسة المختار.

٢. أبو المكارم، علي، ٢٠٠٧، الجملة الاسمية، ط ١، القاهرة: مؤسسة المختار.

٣. أبو المكارم، علي، ٢٠٠٦، مقومات الجملة العربية، ط١، القاهرة: دار غريب.

٤. الأسدي، حسن عبد الغني، ٢٠٠٧، مفهوم الجملة عند سيبويه، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية.

٥. السالمي، عبد الله بن حميد بن سلوم، شرح بلوغ الأمل في المفردات والجمل، الطبعة الأولى، عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٦ .

٦. السامرائي، صالح فاضل، ٢٠٠٧، الجملة العربية - تأليفها وأقسامها، الطبعة الثانية عمان: دار الفكر.

٧. السامرائي، صالح فاضل، ٢٠٠٦، الجملة العربية والمعنى، ط ١، عمان: دار الفكر.

٨. الدبوس، حسين ورفاقه، ٢٠١١، (تحقيق) مصطفى رمزي الأنطاكي، غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، الطبعة الأولى، الجزء الأول، إربد : عالم الكتب الحديث.

٩. الدراويش، محمود أحمد، ٢٠٠٢، (تحقيق)، أحمد بن محمد الجَندي. الإقليد شرح المفصل، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود، ج ١.

١٠. الصليبي، محمد علي، ١٩٨٦، مقدمة شرح بلوغ الأمل في المفردات والجمل، الطبعة الأولى، عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة.

١١. المبارك، مازن، وحمدالله محمد علي، (تحقيق)، ١٩٧٢، عبد الله بن يوسف بن هشام. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، بيروت: دار الفكر.

١٢. النجار، محمد علي، (تحقيق)، ١٩٥٢، عثمان بن جني. الخصائص، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الكتب.

٣١. - بو معزة، رابح، ٢٠٠٩، الجملة الوظيفية في القرآن الكريم، ط ١، إربد: عالم الكتب الحديث.

١٤. حسّان، خالد إسماعيل، (تحقيق)، ٢٠٠٦، محمود بن عمر الزمخشري. المفصل في صنعة الإعراب، القاهرة: مكتبة الآداب.

١٥. عاشور، المنصف، ١٩٩١، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، ط ١، كلية الآداب بمنوبة.

١٦. عبدالحميد، محمد محي الدين، (تحقيق)، ١٩٦٦، ابن هشام، عبد الله بن يوسف. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الطبعة الخامسة، القاهرة: دار إحياء التراث العربي.

١٧. عبدالرحمن العثيمين، (تحقيق)، ١٩٩٠، الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين. شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، ط ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠.

١٨. عبد اللطيف، محمد حماسة، ٢٠٠٣، بناء الجملة العربية، ط ١، القاهرة: دار غريب.

١٩. مروة، اسماعيل، (تحقيق)، ٢٠٠٨، القوجوي، محمد بن مصطفى، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، الطبعة الأولى، دمشق: دار الفكر.

٢٠. مكرم، عبدالعال سالم، (تحقيق)، ٢٠٠٠، محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح الكافية في النحو، الطبعة الأولى، القاهرة: عالم الكتب، ج١.

٢١. مكرم، عبد العال سالم، (تحقيق)، ٢٠٠٠، الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الطبعة الأولى، القاهرة: عالم الكتب.

٢٢. هارون، عبدالسلام، ١٩٦٨، (تحقيق)، عمرو بن عثمان (سيبويه)، الكتاب، ط١، القاهرة: دار الكاتب العربي.